الصناعة الغذائية بالجزائر بين تحديات الأمن الغذائي وحتمية استغلال الموارد المحلية

أ. بوزيان الرحماني هاجر

جامعة خميس مليانة

ملخص:

أغلبية الاستهلاك الجزائري يؤمن عن طريق الاستيراد رغم التطور المستمر لآلة الإنتاج المحلي مما يعكس أهمية توجيه الأموال المسرفة على الاستيراد إلى تقوية هذا الإنتاج الوطني وتثمين المواد المتوفرة الإنتاج من خلال تطوير الصناعة الغذائية المحلية ،هذه الأخيرة التي تعرف عجز في ميزانها التجاري رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر لبناء قاعدة متينة لهذه الصناعة.

صناعة حضت ببعض الإصلاحات في الفترة الأخيرة من خلال قطاعي الفلاحة والصيد البحري يتوقع ظهور نتائج ذلك في الأمد القريب.

Abstract:

Algerian industry witnessed some reforms in the last period through farming and fishing sectors as well as maritime sector. Certain policies and measures are taken by successive government agencies to develop these industries and boost the economy of the country.

مقدمة:

تفرض التغيرات الاقتصادية العالمية المصاحبة للعولمة العديد من التحديات التي تمس قضايا أمنية وسياسية واقتصادية للدول، ومن هذه التحديات قضية الأمن الغذائي والفجوة الغذائية التي يمكن تعريفها بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية،أي إنتاج كل دولة من خلال فعالياتها وإمكانياتها الذاتية ما يكفي لتغذية سكانها، أو ما يزيد على حاجتهم، وتقوم بتصدير الفائض إلى دول ومناطق مختلفة،تصدير يكون بعد جمع وتحويل

وحفظ مختلف الأغذية وفق المعايير العالمية للصحة والجودة ليتم توزيعها في النهاية أي بعد المرور على قطاع الصناعة الغذائية.

من هنا طرحنا إشكالية بحثنا المتمثل **في الإمكانيات المتاحة لإقامة صناعة غذائية بالجزائر وما المجهودات المبذولة لتطوير الاستثمار بها؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بهذا البحث في ثلاث محاور:

- **مفهوم الصناعة الغذائية.**
- **دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.**
- **الإمكانيات المتاحة لإقامة صناعة غذائية بالجزائر.**
- **مجهودات الجزائر لتطوير الاستثمار بالصناعة الغذائية.**

المحور الأول/ مفهوم الصناعة الغذائية:

أولا/ **تعريف الصناعة الغذائية:** الصناعات الغذائية هي إحدى مجالات العلوم التطبيقية الحديثة والتي تبحث في المعاملات التي تجري على الخامات الزراعية[1] لتحقيق الأغراض التالية:

1-إطالة فترة صلاحيتها للاستهلاك الآدمي أطول مدة ممكنة مع عدم الإضرار قدر الإمكان بقيمتها الغذائية والحيوية،وكذلك درجة جودتها.

2- استخلاص واستنباط منتجات جديدة منها،مثل صناعة السكر والزيوت الغذائية والخل وصناعة المربات والأشربة...

3-تغيير الخامات الزراعية من حالتها الخام إلى حالة صالحة للاستهلاك الآدمي، مثل صناعة طحن الحبوب وصناعةالخبز[2]...

وتعرف أيضا الصناعات الغذائية على أنها التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية وله عدة فروع ،أهمها: علم الصناعات الغذائية، علم الميكروبيوجيا الغذائي، علم كيمياء

---

[1] يحي محمد محسن، **مبادئ الصناعة الغذائية**، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، المملكة العربية السعودية،1979 ، ص7.

[2] يحي محمد محسن، **مبادئ الصناعة الغذائية**، نفس المرجع، ص7

الأغذية، علم تغذية الإنسان، ويسعى هذا العلم إلى حفظ الأغذية من عوامل الفساد، وتقديمها إلى المستهلك بصفات عالية الجودة[1].

ثانيا/الموارد الأساسية المستخدمة في صناعة الأغذية:

تشمل الموارد المستخدمة في تصنيع الأغذية أساسا أنواعا مختلفة من المواد الزراعية الأولية من أصناف مختلفة بالإضافة إلى المياه والطاقة في أشكال متعددة، وفضلا عن ذلك تستخدم مجموعة من المواد غير العضوية في مجالات متعددة في مختلف فروع الصناعة كمواد مضافة ومواد مساعدة على الترسيب ومعالجة النفايات ،مواد مطهرة ومواد للتنظيف. وفيما يلي ملخص لبعض القضايا التي تتعلق بهذه المدخلات.

1) المواد الأولية: تؤثر المواد الزراعية التي تستخدمها الصناعة بصورة مباشرة في مدى كثافةالتلوث[2].

2) المياه : تستخدم صناعة الأغذية كميات كبيرة من الموارد المائية، والمياه الوفيرة والرخيصة شرط أساسي لقيام هذه الصناعة ويعطينا الجدول التالي معدلات نموذجية لاستهلاك المياه في عدد من قطاعات تصنيع الأغذية.

وتستخدم المياه في ثلاث عمليات مختلفة: فهي مقوم أساسي في العديد من العمليات الجزئية ووسيط للتنظيف ولنقل المواد الأولية والثانوية.

جدول لمعدلات النموذجية لاستهلاك المياه في الصناعات المختلفة

الصناعة	المنتج	معدل التدفق باللتر لكل طن
الفواكه والخضر	فاصولياء خضراء	4000–2500
	دراق وأجاص	110–800
	فواكه أخرى	1800–200
الأغذية والمشروبات	البيرة	850–500

[1] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، دار الشروق2000 ،ص 13.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –**الاسكوا**، **التكنولوجيات السليمة بيئيا في صناعة الغذائية**، الأمم المتحدة، ص3 ،4

	الخبز	200–100
	تغليف اللحوم	1100–700
	مشتقات الحليب	4100–500

المصدر: Metcalf and Eddy's Wastewater Engineering ratment,Dispostal and Reuse,3rd.1991

عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا، التكنولوجيات السليمة بيئيا في صناعة الغذائية، الامم المتحدة ،ص4.

3)**استخدام الطاقة:** بالمقارنة مع الأنشطة الصناعية الأخرى مثل تصنيع الحديد وإنتاج عجينة الورق ،لا تعتبر صناعة الأغذية بصورة عامة، صناعة تحتاج إلى طاقة مكثفة[1].فهي تستخدم الكهرباء، بشكل عام لتحريك آلات تصنيع الأغذية كما تستخدم الغاز والوقود.

المحور الثاني: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

تحتل صناعة الغذاء مكانة مرموقة بين جميع الصناعات، فهي مثلا تعد من اكبر الصناعات في الولايات المتحدة، حيث تعتبر مهنة ما يقارب 14 مليون شخص.[2] تعتبر الصناعات الغذائية قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العالم ،حيث أنها توفر فرص عمل لقطاع عريض من السكان وتعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي، بما تقدم من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات المستهلك الغذائية.

أولا: دورالصناعات الغذائية في خطط التنمية:

1- تنويع القاعدة الصناعية لتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي[3].

2- زيادة الإنتاجية عن طريق الوصول إلى الحد الأمثل لحجم المصنع.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –**الاسكوا**، **التكنولوجيات السليمة بيئيا في صناعة الغذائية**، مرجع سابق،ص3 ،4

[2] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، مرجع سابق ،ص 15.

[3] يحي محمد محسن، **مبادئ الصناعة الغذائية**، مرجع سابق ص9.

3- العمل على ضمان التوازن في التنمية الصناعية بين مختلف مناطق البلد الواحد مع مراعاة اقتصاديات اختيار المكان.

4- تحقيق أقصى انتفاع ممكن من المواد الخام المتوفرة محليا.

5- رفع المستوى المعيشي وازدياد القدرة الاستهلاكية والقوة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل وتشجيع الاستثمار للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ما أمكن لتوفير العملة الصعبة[1] .

ثانياً:علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي:

يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

1- حفظ وتصنيع المنتجات الغذائية الموسمية وتقليل الفاقد منها: لقد دلت الدراسات الإحصائية التي أجريت في كثير من بلاد العالم أن جزءا كبيرا من الحاصلات الزراعية يفقد أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتداول[2]،خصوصا تلك المنتجات سريعة التلف مثل اللحوم والأسماك والدواجن والخضر والفواكه، وهنا يبرز الدور المهم الذي تقوم به الصناعات الغذائية في تقليل الفاقد وتحقيق اكبر عائد ممكن من الموارد الزراعية المختلفة، إضافة إلى ما تمتاز به السلع الغذائية المصنعة من ميزات نسبية مثل سهولة النقل والتداول والتوزيع، مما يسهل وصولها واستهلاكهاعلى نطاق عالمي وفي غير مواقع إنتاجها[3].

2- تساهم الصناعات الغذائية في نشر المعرفة والوعي الغذائي بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك عن طريق إقامة المعارض والندوات والنشرات.

3- الصناعات الغذائية توفر للمستهلك غذاء متوازنا يحتوي على المغذيات المطلوبة اللازمة لتوفير عناصر الغذاء الأساسية كالبروتينات والأملاح المعدنية

---

[1] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، مرجع سابق، ص 15.

[2] صالح الأمين الأرباح، **الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته**، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة1، الجزء الثاني،1996 ص 333.

[3] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، مرجع سابق، ص 15

والفيتامينات[1]. إضافة إلى مصادر الطاقة الحرارية بشكل يمكن المستهلك من الحصول على حاجته من هذه المغذيات دون اضطراره إلى الإفراط في تناول إحداها مثل تدعيم حليب الأطفال السائل بالفيتامينات.

4- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية[2]. وبذلك يستطيع الإنسان على سبيل المثال استهلاك البرتقال طازجا، شرابا، مربى، وغير ذلك، كما يوفر التصنيع الغذائي أغذية سريعة التحضير لتمكين ربات البيوت العاملات من تحضير الأطعمة بسهولة ويسر.

5- الصناعات الغذائية توفر للمستهلك الحماية الصحية والاقتصادية، حيث تنص أبجديات الصناعة الغذائية على الحد من تلوث الأغذية بالأحياء الدقيقة بشكل عام ومنع تلوثها بالأحياء الدقيقة الممرضة وبسمومها بشكل خاص، كما تهدف الصناعات الغذائية إلى تقليل فرص تلوث الأغذية وتسممها بالعناصر المعدنية الثقيلة والمبيدات بمختلف أنواعها[3]، وذلك من خلال التطبيق المستمر للمواصفات القياسية الخاصة بكل مادة غذائية والتي يتم بموجبها تحديد الحدود القصوى المسموح بها بما يتناسب وطبيعة كل مادة غذائية، ولضمان سلامة المستهلك على المديين القريب والبعيد. كما تتضمن المواصفات الخاصة، والمتعلقة بالأحجام والأوزان والمحتويات والتعبئة حصول المستهلك على كميات مناسبة من الغذاء مقابل ما يدفعه.

6- الصناعات الغذائية تساهم في تقديم الحلول المناسبة لمشكلات الغذاء والتغذية عن طريق:

أ) توفير غذاء جاهز للاستهلاك للفئات الخاصة بالمدارس والمعسكرات ونزلاء المستشفيات، كما تساهم في حل المشكلات الخاصة بتغذية المناطق ذات الكثافة

---

[1] صالح الامين الارباح ،**الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته**،مرجع سابق، ص 334.

[2] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، مرجع سابق، ص 15.

[3] أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية**، مرجع سابق ،ص 15.

السكانية العالية، إضافة إلى مرضى السكر والضغط وغيرها بتقديم أغذية منزوعة الدسم مثلا[1].

ب)تحسين جودة الأغذية بصفة عامة وإضافة بعض الأغذية الجديدة من مصادر غير تقليدية مثل الاستفادة من مخلفات الصناعة الغذائية أو المنتجات والمشتقات النفطية في إنتاج بروتين وحيد الخلية.

ت)تطبيق ما يتوفر من معلومات وتقنيات حديثة للرفع من كفاءة إنتاج وتصنيع الأغذية وتحسين خواصها وقيمتها الغذائية، وخصوصا في مجال التقنية الحيوية التي تعتبر بحق بداية عصر جديد في تاريخ الإنسان وتبشر بآفاق لا محدودة في مجال إنتاج وتصنيع الغذاء.

المحور الثالث/ الموارد المتاحة لقيام الصناعة الغذائية بالجزائر:

أولا:الموارد لزراعية: نحاول إبراز الموارد المتاحة من الموارد الزراعية من خلال تطور المساحات الصالحة للزراعة بالجزائر إلى إنتاجها من المحاصيل والمزروعات.

أ) إمكانيات المساحات الصالحة للزراعة:

تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية(SAT) سنة 2009 للجزائر 42466920 هكتار أي ما يعادل **17,8%** من المساحة الإجمالية للوطن منها 8423340 هكتار صالحة للزراعة(SAU) ما يعادل 19,8% **وهي تتوزع كالتالي سنة 2009 :**

التقسيم			المساحة هكتار	% (1)	% (2)
مجموع الأراضي الفلاحية (SAT)	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة (SAU)	أراضي قابلة للحرث	الأراضي العشبية	4 069 380	9,6	
			أراضي مستريحة	3 423 502	8,1	
		مزروعة دائما	فواكه	823 165	1,9	
			كروم	82 743	0,2	
			عادية	24 550	0,1	
	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة			**8 423 340**	**19,8**	
	المزعي والمسافات والمسار			32 955 880	77,6	

[1] نفس المرجع، ص 15.

	الأراضي غير صالحة للفلاحة	1 087 700	2,6	
مجموع الأراضي الفلاحية		**42 466 920**	100,0	**17,8**
أراضي أخرى	Terres alfatiéres	2 504 990		1,1
	الأراضي الغابية	4 227 700		1,8
	أراضي غير منتجة غير موجهة للفلاحة	188 974 490		79,3
مجموع الإجمالي لمساحة الجزائر		**238 174 100**		**100,0**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2009.

المساحة الفلاحية الإجمالية(SAT) بالجزائر في تطور متصاعد ومتذبذب من سنة 2007 إلى 2009 ،فقد كانت **42.448.840** هكتار سنة 2007 ثم بلغت **42.435.990** هكتار سنة 2008 فسنة 2009 وصلت لحدود 42.466.920 هكتار،نمو لم يتعدى في كل الأحوال نسبة **17,8%**. إلا انه يلاحظ أن نسبة الأراضي المستريحة تقارب نسبة الأراضي العشبية وهي مساحة معتبرة مما يعني في النهاية أن الإمكانيات الزراعية من حيث الأراضي معتبرة فقد بلغت 502 423 3 هكتار وهي مساحة داعمة في حالة أن قرر استغلالها.

الا ان نسبة السكان المزارعين انتقل من (7404000) سنة 2009 الى (7393000) سنة 2010 حسب احصائيات المنظمة العالمية للزراعة والتغذية اي ان هناك انخفاض وان كان ضعيف.

ب) تطور إنتاج المحاصيل الزراعية: عرفت مختلف المحاصيل والمزروعات بالجزائر تطور بعضها ملحوظ والبعض الآخر غير مهم كما يبينه الجدول التالي:

السنوات	2007		2008		2009	
التعيين	مساحة هكتار	إنتاج /قنطار	مساحة هكتار	إنتاج /قنطار	مساحة هكتار	انتاج /قنطار
حبوب الشتاء	**2 873 219**	**35 978 580**	**1 484 843**	**15 336 140**	**3 175 919**	**52 521 870**
قمح صلب	**1 187 620**	**15 289 985**	**726 105**	**8 138 115**	**1 262 842**	**20 010 378**

9 520 791	585 733	2 972 210	280 466	7 899 640	632 257	قمح لين
22 033 586	1 250 762	3 959 215	435 963	11 866 580	971 246	الشعير
957 115	76 582	266 600	42 309	922 375	82 096	الشوفان
9 632	229	20 525	395	40 490	394	حبوب الصيف
5 747	186	10 145	227	16 440	192	ذرة
3 885	43	10 380	168	24 050	202	ذرة بيضاء
3 999 863	21 219	5 288 360	27 468	2 688 920	20 590	مزروعات صناعية
3 822 731	12 173	5 125 954	17 871	2 528 240	11 214	طماطم
76 677	4 598	63 740	4 541	60 430	4 438	تبغ
30 570	2 574	32 222	2 840	33 190	2 683	فول سوداني
69 885	1 874	66 444	2 216	67 060	2 255	أخرى
642 890	67 448	401 725	61 211	500 830	63 510	خضر جافة
364 949	32 278	235 210	30 688	279 735	31 284	فول
59 692	8 487	36 175	7 556	62 430	9 184	بسلات جافة
26 932	2 588	10 809	1 369	5 605	873	عدس
178 404	22 274	112 110	20 361	142 940	20 681	حمص مطحون
11 588	1 616	5 441	1 040	9 170	1 394	فاصولياء جافة
1 325	205	1 980	197	950	94	Gesses et guerfalas
72 912 950	393 594	60 681 320	363 549	55 242 790	353 992	مزروعات الخضر
26 360 570	105 121	21 710 580	91 841	15 068 590	79 339	البطاطا
6 410 343	20 789	5 592 491	19 655	5 673 134	20 079	الطماطم
9 801 602	42 662	7 591 658	38 370	8 265 915	38 519	البصل
599 323	11 193	559 251	11 456	545 828	11 976	ثوم
10 347 220	44 791	8 446 307	44 301	8 156 652	43 664	بطيخ
2 712 185	16 337	2 540 000	15 025	2 527 748	14 583	جزر
1 279 020	9 334	1 244 821	9 421	1 056 849	8 963	فلفل
1 910 468	12 083	1 559 149	10 982	1 623 696	11 700	فليفلة
1 017 860	4 080	887 197	4 043	923 030	4 190	الخيار

1 898 868	11 949	1 512 016	10 969	1 616 034	11 478	Courgettes
763 172	4 133	537 624	3 773	584 000	3 764	باذنجانة
395 354	2 724	342 894	2 304	228 558	1 813	خرشوف
467 880	3 085	366 043	2 532	435 205	2 908	Choux verts
818 798	5 323	679 447	4 454	616 818	4 597	Choux fleurs
1 129 590	8 187	1 103 285	8 429	1 158 445	8 664	لفت
2 014 797	24 958	1 746 461	23 180	1 699 504	21 696	الفول
450 964	8 918	401 208	8 622	413 220	8 532	الفاصولياء
1 029 707	28 724	830 882	26 738	748 312	23 471	البسلات
3 505 229	29 203	3 030 006	27 454	3 901 252	34 056	أخرى

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول يتبين أن إنتاج مجموعة حبوب الشتاء عرفت انخفاض سنة 2008 نتيجة انخفاض مساحة الأرض المخصصة لزراعتها وصلت إلى النصف إلا أنها تضاعفت سنة 2009 أكثر من ثلاث مرات (انتقلت من 15336140 قنطار إلى 52521870 ق) أما بالنسبة لمجموعة حبوب الصيف المتمثلة في الذرة فهي تميل للانعدام بالجزائر فهي في انخفاض مستمر كما يبينه الجدول، بالنسبة للخضر فهي عرفت نمو مستمر من سنة 2007 إلى 2009 .

ثانيا/الموارد الصيدية: نحاول إبراز الإمكانيات الصيدية للجزائر من خلال آخر الإحصائيات للقطاع المعني وبالأخص من خلال مساهمته في الأمن الغذائي عامة.

العامل الذي ساعد على توفر و تطور إمكانيات الجزائر في الموارد الصيد هو توفر القطاع على سبعة وخمسين سد بالجزائر، تتوفر هذه الأخيرة على أنواع مختلفة من الأسماك عرفت تطور إنتاج متذبذب كالتالي[1]:

[1] وزارة الموارد المائية الجزائرية.

جدول للتطور السنوي لإنتاج الصيد بين سنة 1999 و2009

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إنتاج كلي	89818	113157	133623	134320	141528	137108
السنة		2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج الكلي		139459	157021	148842	142035	130120

المصدر :وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

حيث يظهر بالأرقام كيف أن الإنتاج الكلي في تذبذب سنة يرتفع وأخرى ينخفض

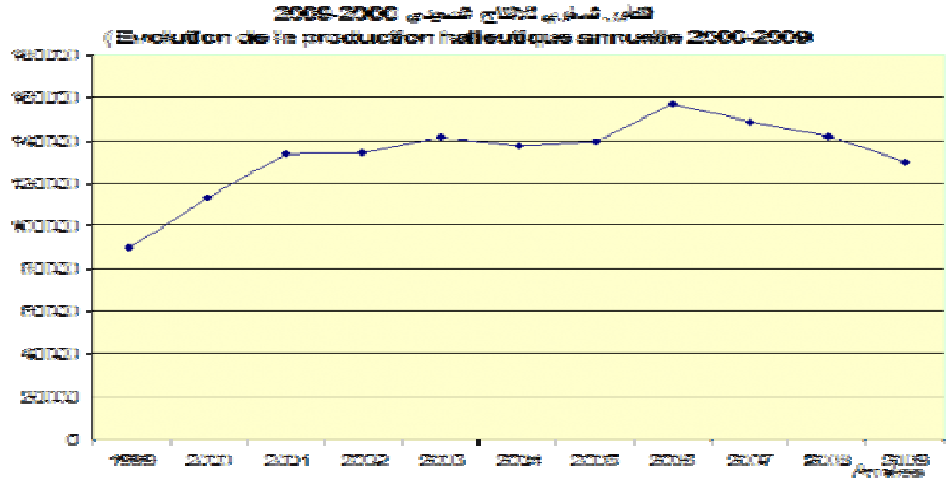

كما تطور إنتاج تربية المائيات كالتالي:

جدول لتطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المجموع	351	454	476	225	641	368	288	404	2780	2154

المصدر : وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

سجل إنتاج تربية المائية والصيد القاري انخفاضا يقدر بحوالي 22٪ سنة 2009 مقارنة بسنة 2008. غير أنه تم تسجيل زيادة قدرها 300 ٪ مقارنة مع متوسط الإنتاج السنوي المحقق خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة:الطن

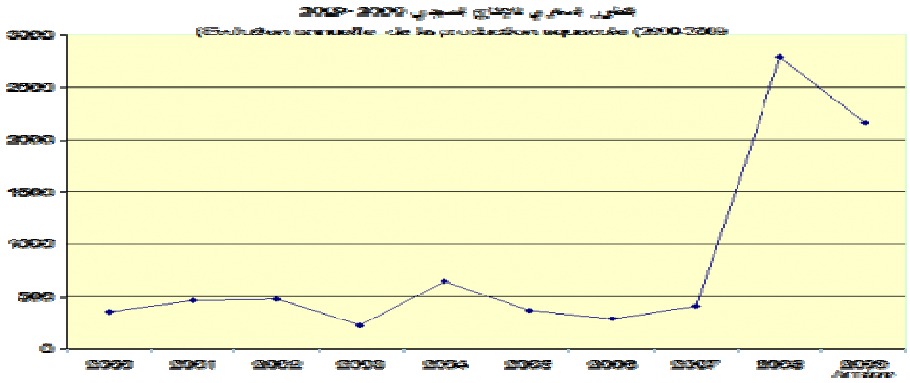

ويمثل صيد السردين ما يقارب 80 % من الإنتاج الصيدي الوطني لهذا تميز تميزت صناعة الصيد البحري بهيمنة صناعة تعليب السردين و الانشوفة ،إذ انه تتوزع الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية في بين الخواص والعموميين كما يلي:

جدول توزع الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية

التعيين	وحدات اقتصادية منشاة على شكل مؤسسة ذات شخص واحد و ذات مسؤولية محدودة	وحدات اقتصادية متنازل عنها للعمل	المؤسسات الخاصة الجزائرية	مؤسسات الخاصة ذات رؤوس أموال مختلفة	المجموع
الولايات	عين تموشنت ،بومرداس تيبازة	تلمسان مستغانم شلف سكيكدة	تلمسان،وهران تيبازة ،بومرداس	وهران	
طاقات التحويل	9000 طن/سنة	9000 طن /سنة	29000 طن /سنة	3000 طن /سنة	50000 طن /سنة
مناصب الشغل	60	250	600	400	1310
الإنتاج	1000 طن/سنة	1000	3000	3000	8000

المصدر:منشورات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر"من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي"2006 ص 72.

مع مر السنين عرفت هذه الصناعة تراجعا يعود إلى تطور العوامل التالية:

- الطلب المرتفع على استهلاك السمك.
- تنمية سلسلة التبريد التي سمحت فائض المنتجات الصيدية.
- توسيع فترة المنتوج.
- ندرة المنتوج على مستوى وحدات التثمين و التحويل.
- ارتفاع سعر البيع و بالتالي تكاليف التحويل.

في إطار بعث القطاع اعتبرت الصناعة التحويلية (الغذائية) كمحور متميز في تنمية قطاع الصيد البحري و هذا أخذا بعين الاعتبار دوره في تثمين المنتجات الصيدية وكذا في ضبط النشاطات الاقتصادية.

أما بالنسبة للتحويل: فمنشآت تثمين، تحويل وتصبير المنتجات الصيدية توزع كالتالي[1]:

غرف التبريد:.....51.

وحدات التحويل:.....10.

صناعة الثلج:.....40.

التخزين والتجميد:.....18.

تطوير شبكة التوزيع أدت إلى طلب إضافي على المنتجات الطازجة، مما انشأ بعدا انخفاض لحجم التموين للقدرات الوطنية من التحويل.رغم ذلك قدرات التحويل بلغت أكثر من 50.000 طن بالسنة استعملت طيلة الفترة ما بين 1990 إلى 2000 بأكثر من 50 بالمائة، لم تبلغ حاليا إلا من5 إلى 10 بالمائة، حاليا الطلب على المنتجات المحولة أو المصنعة ارتفع بـ 50 بالمائة.

في هذه الوضعية التي تصف بانخفاض حساس للمواد الأولية، بعض المتعاملين توجهوا نحو استيراد المنتجات التامة الصنع (علب مصبرة، أطباق محضرة،..) مما أدى أن المنتج المخصص للتحويل مسعر (تفرض ضريبة) بنفس النسبة

[1]Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements «les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux, Attentes et enjeux», août 2009, P57.

مع المنتجات الطازجة (للمائدة) تساوي 30 بالمائة في وقت 5 بالمائة تطبق المواد الأولية المستوردة.

بالنسبة لشبكة التوزيع وتجارة المنتجات الصيدية تتكون من :

نقل مبرد :.....223.

مؤسسات التصدير:.....70.

نقاط بيع بالتجزئة:.....464

بحري:.....07.

المحور الرابع: تطور الاستثمار والإصلاحات في الصناعة الغذائية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007:

في هذه الفترة تم اعتماد آليات اقتصاد السوق أين أحدثت عدة إصلاحات مست مختلف الجوانب الاقتصادية ،وتبنت السلطات العمومية مبدأ البحث عن أحسن استعمال للقدرات الموجودة للجهاز الإنتاجي بالاعتماد على إصلاحات منوطة بتسيير الاقتصاد الوطني وتأطيره حيث شملت على الخصوص[1]:

- تحسين ظروف سير الاقتصاد وتنظيمه ولا مركزية الأنشطة والمسؤوليات وتحسين عمل المؤسسات العمومية و الجهاز الإنتاجي.
- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد لا سيما بتخفيض التكاليف وإنجاز الاستثمارات والتقليل من اللجوء إلى القدرات الخارجية في الإنجاز والخدمات.
- إعطاء الأولويات في الميدان الصناعي إلى تنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط قصد تلبية الاحتياجات المحلية من التجهيزات وكذلك الاستهلاك الغذائي، بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة .

[1] لخلف عثمان،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر ،2004 ،ص69.

وقد تراجع الاستثمار العام في فرع الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ فبعد أن كان المبلغ المخصص للاستثمار في هذا الفرع سنة 1990 يقدر بـ3250 مليون دينار انخفض ليصل إلى 1475 مليون دينار سنة 1995، كما بلغ سنة 1992 حوالي 990 مليون دينار وفي المقابل تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام.

كما حضي القطاع بنصيب من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى 2004 الذي كان من بين أهدافه إنعاش النشاطات الإنتاجية وخاصة في القطاع الفلاحي وقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار مقسمة على مختلف القطاعات.

وقد ارتكز مخطط الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويهدف هذا المخطط إلى :

- إنشاء مراكز التخزين والتبريد.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي .
- وفي جانب الخدمات تطوير عمليات تجميع المواد الفلاحية مثل الحليب.

من خلال هذا البرنامج كانت السلطات العمومية تهدف إلى تخفيض الكميات المستوردة من المواد الزراعية والتي تستعمل كمدخلات في الصناعات الغذائية وركز هذا البرنامج على المواد الأساسية مثل الحبوب و الحليب وبالنسبة للزراعات الصناعية فقد خصص لها مبلغ يقدر 2.12 مليار دينار. ومن ناحية أخرى فان هذا البرنامج كان يهدف إلى رفع عدد الوحدات المتخصصة في الصناعات الغذائية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول الجانب الخاص بالصناعات الغذائية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حجم الاستثمار (مليار دينار)	الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (مليار دينار)
صناعة الزيوت النباتية	68	0.696	0.254

صناعة الحليب (mini laiterie)	51	1.5	0.184
تجفيف التبغ	11	0.003	0.0027
صناعة السكاكر	10	0.072	0.039
نشاطات أخرى	11	0.056	0.029
وحدات تبريد	423.915 م^3	5.7	3.3
المجموع		8.027	3.808

المصدر: Mr. B. Decoumi –branche agro-alimentaire quelle stratégie a adapter face a un marché ouvert ? عن طرشي محمد" الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعة الغذائية "مرجع سابق، ص 161.

يبين الجدول المبالغ المعتبرة المخصصة لتحسين الإنتاجية الزراعية، حيث تم تخصيص 8.027 مليار دينار لرفع عدد وحدات التحويل الزراعي أي الصناعات الغذائية باعتبار أن القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية هي قطاعات تتكامل فيما بينها وان مخرجات القطاع الزراعي تعتبر مدخلات لفرع الصناعات الغذائية وان تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي لا بد أن يقابلها تطوير الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية الزراعية.

كما أننا نلاحظ انه تم تخصيص مبالغ معتبرة أيضا لإنشاء وحدات التخزين والتبريد وذلك لضمان استمرارية عملية التموين و تقليص الواردات من المواد الأولية الزراعية وهو ما يعبر في النهاية عن الاهتمام المولى من طرف الدولة للصناعة الغذائية في هذه الفترة.

كما كان لقطاع الصناعة الغذائية نصيب من برامج قطاع الصيد البحري، هذا الأخير الذي عرفت من خلاله الصناعة الغذائية مع مر السنين تراجعا يعود إلى تطور العوامل التالية:[1]

- الطلب المرتفع على استهلاك السمك.
- تنمية سلسلة التبريد التي سمحت فائض المنتجات الصيدية.
- توسيع فترة المنتوج.

[1] منشورات قطاع الصيد البحري و تربية المائيات بالجزائر"من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي " 2006 ص 73.

- ندرة المنتوج على مستوى وحدات التثمين والتحويل.
- ارتفاع سعر البيع وبالتالي تكاليف التحويل.

وقد تمثل هذا النصيب بتجسيد برنامج خاص لتنمية نشاطات تحويل منتجات الصيد البحري وتكييفها من طرف وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية إذ تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 2004/02/25.

تتمثل القرارات المحددة في هذا البرنامج بعنوان "المؤسسات العمومية أساسا في:

- فصل النشاطات التحويلية عن تلك المتعلقة بالتوزيع وهذا على مستوى المؤسسات العمومية ذات شخص واحد و ذات مسؤولية محدودة.
- استرجاع الصلاحيات القوة العمومية التابعة لدولة فيما يخص أسواق السمك التي تشكل وسيلة متميزة لمراقبة إنزال منتجات الصيد البحري.
- ضمان متابعة خصخصة وحدات تحويل المنتجات الصيد البحري التابعة لشركة تسيير المساهمات /الإنتاج الحيواني SGP/PRODA.
- رفع العراقيل ذات الطابع القانوني والتنظيمي التي تقف أمام تنفيذ قرارات التنازل عن بعض الوحدات الاقتصادية لفائدة العمال.

من جهة أخرى توقع المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري في مجال الصناعة التحويلية إقامة نسيج صناعي منظم على شكل أقطاب مختلطة وأقطاب إنتاج تشجع على وجه الخصوص النشاطات التالية:

- إعادة تأهيل وسائل الإنتاج الموجودة وعصرنتها.
- توسيع أشكال التحويل والتثمين الموجودة إلى منتجات الصيد البحري الأخرى وكذا منتجات تربية المائيات.
- إدخال تقنيات جديدة في تكييف منتجات الصيد البحري و تربية المائيات وتثمينها وتعليبها.

كذلك في مجال تحويل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتثمينها حدد القطاع انجاز ما يلي:

- ❖ 06 وحدات تحويل و تكييف جديدة.
- ❖ 09 وحدات جديدة لتثمين المنتوج شبه معلب والمنتوج المطهي قبل تكييفه.
- ❖ 20 وحدة جديدة لتمليح السمك و تجفيفه و تبخيره و استعمال طرق لتثمينه.

تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 01 مليار دج أما عدد مناصب الشغل المترقب استحداثها 560 منصب شغل.

أيضا في مجال تحويل المنتجات الأخرى وتثمينها يعمل القطاع على تحقيق ما يلي:

- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الصيدية غير السمك.
- ✓ تنويع تقنيات التحويل
- ✓ إدخال تكنولوجيا التحويل الجديدة التي تسمح علي وجه الخصوص بإنشاء مادة أولية ذات عوامل فعالة ومتنوعة مفيدة للصناعة الصيدلانية والجمالية والزراعة الغذائية

تقدر تكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ440 مليون دج، أما عدد المناصب الشغل المرتقب إحداثها فتقدر بحوالي 235 منصب شغل.

فيما يخص تكييف المنتجات وتخزينها، سطر القطاع إنجاز ما يلي:

- ▪ 31 معمل لإنتاج الثلج (تجدر الإشارة في هذا الإطار إلي أن حوالي 20 معمل يجري إنجازه)
- ▪ 08 مخازن للتبريد (بوديس،عنابة ،المرسى،الميناء الجديد للغزوات،سلمندر ،استيديا،تلاقيلاف،والميناء الجديد للقالة)

- 06 أنفاق للتجميد(الميناء الجديد للغزوات،وهران،استيديا،بوديس،عنابة وميناء الجديد للقالة)

تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ400 مليون دج. أما عدد مناصب الشغل المرتقب إحداثها فتقدر بـ150 منصب شغل.

فيما يخص لوجستيك توزيع المنتجات تحت التبريد في المناطق الجنوبية يهدف القطاع إلي وضع شبكة توزيع واسعة تسمح لسكان المناطق الداخلية للبلاد باقتناء الموارد الصيدية .

يتمحور هذا البرنامج أساسا حول إنجاز:

علي مستوي المناطق الوسيطة الواقعة في الهضاب العليا:

- 50 نقطة بيع.
- 50 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والمجمدة) والمنتجات التربية المائيات.
- 60 شاحنة تبريد.

علي مستوي منطقة الجنوب:

- 12 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والمجمدة) والمنتجات التربية المائيات
- 70 شاحنة تبريد لنقل المنتجات.

تقدر تكلفة هذا البرنامج بـ600 مليون دج. أما عدد مناصب الشغل المرتقب إحداثها فتقدر بـ700 منصب شغل. و قد تمثلت نتائج تطور هذه البرامج عبر السنوات الستة الأخيرة كما يلي:

جدول لتطور هياكل الصناعة التحويلية للمنتجات الصيدية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
شاحنات التبريد	53	62	68	132	250	261
معمل لصنع الجليد	26	28	36	36	41	38
أنفاق التجميد	09	10	20	20	20	14

وحدات التحويل	20	21	24	24	25	20

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من منشورات و إحصائيات مختلفة لوزارة الصيد البحري و تربية المائيات.

من خلال الجدول نلمس تذبذب تطور وحدات التحويل وأنفاق التجميد مقابل تطور أعداد شاحنات التبريد وهذا راجع لتطور قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة.

هذه الفترة عرفت اهتماما اكبر بقطاع الصناعة الغذائية مقارنة بالسابق مما أعطى انتعاشا وديناميكية لهذا القطاع من خلال خلق مناصب عمل جديدة واتجاه أغلبية المشروعات الأجنبية نحوه.

الخـاتمة:

يعرف الاستهلاك الوطني تزايد مستمر يصاحبه نمو لفجوة الأمن الغذائي ويرجع ذلك لعدة اسباب نذكر منها:

- تطور عدد السكان الذي انتقل من 30 مليون نسمة الى حدود 35 مليون نسمة سنة 2010 .
- تغير انماط الاستهلاك بسبب الاتجاه الكبير نحو المأكولات الجاهزة وخروج المرأة للعمل.
- الهجرة من الريف نحو المدن خاصة ان نسبة سكان الريف تمثل نسبة 34 بالمائة سنة 2010 من المجتمع بعدما كانت 40 بالمائة سنة 2000.

تطور ونمو الفجوة الغذائية تلجأ الدولة لسدها عن طريق اللجوء المستمر للاستيراد من الخارج ،استيراد يعبر على أن الصناعة الغذائية المحلية تعجز عن مسايرة الأوضاع وتغيرات أنماط الاستهلاك وتزايده لفرد الجزائري(حيث القيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية لا يتعدى سقف 6 بالمائة في الاقتصاد الجزائري) رغم الإمكانيات المحلية المتاحة التي يمكن اعتبارها كافية لنموها وتطويرها عبر الإصلاحات المسطرة والمطبقة من طرف الدولة لهذا القطاع.

رغم ذلك فالمشاريع المنطلقة مؤخرا في القطاع يتوقع منها تنشيط مهم للقطاع ومساهمة فعالة في تخفيف عجز الأمن الغذائي بالجزائر.

المـراجع:

01) يحـي محمـد محسـن، مبـادئ الصـناعة الغذائيـة، عمـادة شـؤون المكتبـات بجامعـة الرياض، المملكة العربية السعودية،1979.

02) اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسـيا –الاسكوا، التكنولوجيات السليمة بيئيا في صناعة الغذائية، الأمم المتحدة.

03) أيمن سليمان مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق2000.

04) صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا، الطبعة1، الجزء الثاني، 1996.

05) فـوزي عبـد الرزاق،الصـناعات الغذائيـة و أهميتهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة دراسـة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 1998.

06) طرشـي محمد،الـدور التنمـوي للمؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة فـي الجزائـر، حالـة الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة شلف، 2005.

07) لخلف عثمان, واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004.

08) منشـورات قطـاع الصـيد البحـري وتربيـة المائيـات بـالجزائر"مـن إعـادة البنـاء إلـى الاندماج الاقتصادي " 2006 .

09) Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb, Collection études sectorielles Algérie 1998.

10) Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux, Attentes et enjeux", août 2009